

Distr.: General
17 July 2003
Arabic
Original: English

بيان مقدم من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٤٧٨٧، المعقودة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة بين إثيوبيا وإريتريا“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى جميع قراراته وبيانات رئيسه السابقة المتعلقة بالحالة بين إثيوبيا وإريتريا، وإلى النتائج التي توصلت إليها بعثة مجلس الأمن إلى إريتريا وإثيوبيا في عام ٢٠٠٢، يرحب بالتقرير المرحلي للأمين العام المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (S/2003/665).

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة إثيوبيا وإريتريا واستقلالهما وسلامتهما الإقليمية، ودعمه لقرار ترسيم الحدود المؤرخ ١٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ الذي اتخذته لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا.

”ويرحّب مجلس الأمن بما التزم به الطرفان علنا من تنفيذ كامل وسريع لاتفاق الجزائر المبرم في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، ويعيد تأكيد التزام المجلس بالمساهمة في إتمام عملية السلام. ويرحّب المجلس بقبول الطرفين بقرار ترسيم الحدود المؤرخ ١٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ بوصفه قرارا نهائيا ملزما.

”ويرحّب مجلس الأمن ببقاء الحالة في المنطقة الأمنية المؤقتة هادئة وبتعاون الطرفين بشكل جيّد مع الممثل الخاص للأمين العام ومع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. ويكرّر المجلس الإعراب عن بالغ قلقه إزاء المسائل التي لا تزال معلقة والمشار إليها في تقرير الأمين العام، وبخاصة بعض القيود التي ما زالت مفروضة على حرية البعثة في التنقل وباستمرار عدم وجود خط مباشر للبعثة للطيران على ارتفاع عال بين أسمرة وأديس أبابا، مما يفضي إلى تكاليف إضافية تتكبدها البعثة.

170703 170703 03-43126 (A)

"ويعرب مجلس الأمن عن تأييده للملاحظة التي أبداها الأمين العام في تقريره المرحلي (S/2003/665) والتي مفادها أن الإسراع بترسيم الحدود هو أمر بالغ الأهمية، ويعرب عن قلقه إزاء حالات التأخير التي حدثت حتى الآن، وبخاصة إذا أخذنا في الحسبان تكاليف التشغيل التي تتكبدها البعثة في وقت يتزايد فيه الطلب على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن شأن حالات التأخير أن تتنافى مع رغبة الطرفين في إحلال سلام واستقرار دائمين وفق ما نصّ عليه اتفاق الجزائر.

"ويحثّ مجلس الأمن الطرفين على التعاون الكامل والسريع مع لجنة الحدود من أجل بدء الترسيم في القطاع الشرقي والشروع في أعمال المسح في القطاعين الأوسط والغربي. ويدعو المجلس الطرفين إلى القيام، في إطار أحكام اتفاق الجزائر، بمتابعة أي مسألة قد تنشأ فيما يتعلق بتنفيذ قرار لجنة الحدود.

"ويشجّع مجلس الأمن الطرفين على مواصلة تعاونهما مع لجنة التنسيق العسكرية من أجل حلّ مسائل التنسيق العسكري والأمني التي تترتب على أنشطة لجنة الحدود. ويرحّب مجلس الأمن بالتأكيدات التي قدمها الطرفان فيما يتعلق بتوفير أمن موظفي لجنة ترسيم الحدود والمقاولين العاملين في المنطقة الأمنية المؤقتة وفي المناطق المتاخمة لها خلال عملية الترسيم.

"ويعرب مجلس الأمن عن أسفه لغياب الاتصالات السياسية بين الطرفين. ويعتقد أن الحوار السياسي بين البلدين هو أمر في غاية الأهمية بالنسبة لنجاح عملية السلام وتوطيد التقدّم الذي أحرز حتى الآن. ويدعو المجلس الطرفين إلى تطبيع علاقتهما من خلال الحوار السياسي، بما في ذلك اتخاذ إجراءات لبناء الثقة مثل تناوب عاصمة كل منهما على استضافة الجلسات التي تعقدها لجنة التنسيق العسكرية.

"ويشدد المجلس على استعداد الأمم المتحدة لتيسير الحوار السياسي إذا طُلب إليها ذلك، ولتقديم الدعم القوي لمواجهة التحديات التي ستترتّب على ترسيم الحدود في مجال الشؤون الإنسانية والإنمائية.

"ويشجّع مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا على مواصلة أنشطة الاتصال التي تقوم بها محليا من أجل تقديم معلومات قيّمة عن عملية السلام وعن برامج التوعية بالألغام إلى السكان المحليين. ويرحّب المجلس باعتزام البعثة مواصلة مشاريع الأثر السريع التي تقدّم المساعدة المباشرة للمجتمعات المحلية في المناطق الحدودية، ويرحّب بتوصية الأمين العام الواردة في الفقرة ٢٢ من تقريره.

وإذ يعرب مجلس الأمن عن تقديره للدول الأعضاء التي قدمت بالفعل مساهمات إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتعيين وترسيم الحدود وإلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم عملية السلام في إثيوبيا وإريتريا، يدعو الدول الأعضاء التي بمقدورها أن تقدم على وجه السرعة مزيدا من الدعم للصندوقين إلى أن تفعل ذلك.

”ويعرب مجلس الأمن عن انشغاله إزاء النقص الحادّ في الموارد التي تم تلقيها استجابة للنداءات الموحدة من أجل معالجة الآثار الإنسانية المترتبة على الجفاف في إثيوبيا وإريتريا ويدعو الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى الاستجابة بسخاء لهذه النداءات“.
